المردود الاجتماعي للتدخل الإنمائي

"دراسة سوسيولوجية علي بعض المشروعات التنموية
في محافظتي القاهرة وحلوان"

رسالة مقدمة من الطالب

حسام كمال علي الرفاعي

ليسانس آداب (قسم فلسفة) جامعة عين شمس 1991

دبلوم في العلوم البيئية (معهد الدراسات والبحوث البيئة) جامعة عين شمس 2005

ماجستير في العلوم البيئة (معهد الدراسات والبحوث البيئة) جامعة عين شمس2008

رسالة مقدمة

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجه دكتوراه فلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

2013

صفحة الموافقة على الرسالة

المردود الاجتماعي للتدخل الإنمائي

"دراسة سوسيولوجية علي بعض المشروعات التنموية
في محافظتي القاهرة وحلوان"

رسالة مقدمة من الطالب

حسام كمال علي الرفاعي

ليسانس آداب (قسم فلسفة) جامعة عين شمس 1991

دبلوم في العلوم البيئية (معهد الدراسات والبحوث البيئة) جامعة عين شمس 2005

ماجستير في العلوم البيئة (معهد الدراسات والبحوث البيئة) جامعة عين شمس 2008

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجه دكتوراه فلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها :
اللجنة:

أ.د/ مصطفي إبراهيم عوض أستاذ علم الاجتماع و الانثربولوجيا
معهد الدراسات و البحوث البيئية – جامعة عين شمس

أ.د/ محمود عبد الحميد حسين أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة دمياط

أ.د/ ماجدة اكرام عبيد رئيس قسم الهندسة البيئية
معهد الدراسات و البحوث البيئية – جامعة عين شمس

2013

المردود الاجتماعي للتدخل الإنمائي

"دراسة سوسيولوجية علي بعض المشروعات التنموية
في محافظتي القاهرة وحلوان"

رسالة مقدمة من الطالب

حسام كمال علي الرفاعي

ليسانس آداب (قسم فلسفة) جامعة عين شمس 1991

دبلوم في العلوم البيئية (معهد الدراسات والبحوث البيئة) جامعة عين شمس 2005

ماجستير في العلوم البيئة (معهد الدراسات والبحوث البيئة) جامعة عين شمس2008

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجه دكتوراه فلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

تحت أشراف

أ.د/ مصطفي إبراهيم عوض أستاذ علم الاجتماع و الانثربولوجيا

معهد الدراسات و البحوث البيئية – جامعة عين شمس

أ.د/ عبد المنعم عبد الفتاح بخيت أستاذ الهندسة

مستشار التنمية البشرية –

الصندوق الاجتماعي

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / / 2013

موافقة مجلس المعهد موافقة الجامعــة

/ / 2013 / / 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ (10) لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ

صدق الله العظيم

الرعد الآية (10، 11)

شكر و تقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير إلي أستاذي العزيز **الأستاذ الدكتور/ مصطفي إبراهيم عوض** علي تفضله بالأشراف علي هذه الرسالة وعلي الجهد الكبير الذي بذله في مساعدتي لإنجاح هذا العمل، فضلاً علي ما أحاطني به من مشورة وتوجيه ونصح لإتمام هذه الدراسة. كما أتقدم بالشكر والإعزاز والتقدير إلي **الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم عبد الفتاح بخيت** علي ما بذله من جهد كبير في توجيهي وإرشادي.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم أو شارك بالجهد وأهدي هذا العمل لوالدي رحمه الله ووالدتي وزوجتي وأخواتي جميعاً لمساعدتهم وتشجيعهم لي دائماً.

والله ولي التوفيق ،،

المستخلص

العلاقة وثيقة بين البيئة والتنمية، القاسم المشترك الأعظم الذي يمثل هذه العلاقة هو الإنسان، فالإنسان كائن اجتماعي بطبعة، يميل إلي التفاعل والتعايش في جماعات اجتماعية ليست مجرد تجمعات للأشخاص، وتقوم هذه العلاقات علي التفاعل المنظم والعمل المشترك مع الآخرين بهدف إشباع رغباته واحتياجاته المتعددة اجتماعياً واقتصادياً في كافة مراحل حياته وفي نمو شخصيتهُ.

وبالرغم من إحراز الإنسان في شتى نواحي الحياة المختلفة إنجازات عظيمة، بدا أثرها في رُقيه الاجتماعي والحضاري، ولكن في نفس الوقت ظهرت المشكلات المجتمعية التي بدت على قمة المشاكل الرئيسية.

وبالتصدي لهذه المشكلات التنموية نكون قد وجهنا الطاقات البشرية من أجل تحقيق أهداف المجتمعات وتحويل الآثار السلبية إلي قوة إيجابية متعاونة وطاقات مادية ومعنوية متكافئة متطلعة نحو أهداف المجتمع وأماله الكبرى، ومن هنا تنبثق حقيقة مؤداها أن التنمية ترتبط بهدف عام وهو اكتشاف الموارد المادية والبشرية وتوجهها لتصبح عونا علي تحقيق الرخاء والتقدم للفرد والمجتمع ككل.

وفحوى القول، يمكن اعتبار المشكلات المجتمعية، مشكلات سلوكية خاصة بالإنسان في المقام الأول، فالسكان أن لم يُحسن استخدامهم والاستفادة منهم في أي مجتمع، أصبحوا يمثلوا كارثة قومية.

والتحدي الأكبر الذي تواجهه بلادنا اليوم هو كيفية تحويل العنصر البشرى من عنصر يشكل عبئاً على التنمية وخطر على البيئة إلى عنصر يكون هو الدافع للتنمية.

فمن أهم معوقات التنمية والتصدي للقضايا والمشكلات الاجتماعية هو الإنسان، ومدى فاعلية التدخل الإنمائي "المشروعات التنموية" في مجابهة هذه القضايا والمشكلات المجتمعية التي تؤرق الإنسان المصري وتحد بشكل كبير من فاعليته واحتلال دوره المنوط في البناء والإنجاز والتنمية الحقيقية وقيادة الوطن نحو درجات متقدمة من النمو والتطور المنشود، ترجع لعدم وجود مردود الاجتماعي لهذا للتدخل الإنمائي، الأمر الذي يتعذر الحدوث حال عدم الاهتمام بالتدخل الإنمائي ذو البُعد الاجتماعي (التدخل الثقافي الاجتماعي)، الأمر الذي يُمكن بدوره المجموعات المستفيدة من هذا التدخل في التصدي للقضايا والمشكلات الاجتماعية التي يواجهونها والتي يئن منها المجتمع المصري.

فتمكين وتأهيل هؤلاء المواطنين وبناء وتنمية قدراتهم للصمود بأنفسهم أمام العوائق والمصاعب اليومية، بهدف الوصول للتنمية الفاعلة المأمولة بإنجاز العديد من المشاكل المختلفة التي تواجه تلك الفئات، دون ثمةً اعتماد رئيسٍ على الدولة والمجتمع المحلى المنهك بأعباء ثقيلة....
وبالتالي كان لامناص من الاتجاه إلى التدخل الاجتماعي والتمكين كونهما عاملين مساعدين ورافدا حيوياً للمشروعات التنموية.

الملخص

يعتقد الكثير، أن البيئة تعني قضايا التلوث فقط مع إغفال العوامل البيئة الأخرى المهمة، هذا نصف القضية فحسب، فالفكر الإنساني تطور خلال السنوات الأخيرة بالنسبة لمفهوم البيئة، منذ عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها الأول عن البيئة في عام 1972 تحت عنوان بيئة الإنسان، فكان التفكير حينئذ في نوعية الحياة والتلوث، وفي عام 1992 بعد عشرون عاما عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها الثاني عن البيئة تحت عنوان مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية، بمعني أن التنمية أصبحت النصف المكمل للبيئة، وفي 26 أغسطس 2002 عقدت الأمم المتحدة في مدينة جوهانسبرج مؤتمرها الثالث عن البيئة، تحت عنوان مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المتواصلة، والملاحظ إغفال كلمة البيئة وأنصب الاهتمام علي التنمية وترشيدها، وكيف تكون تنمية مستديمة، وهذا يعتبر موقف فكري، بمعني أن البيئة أصبحت عنصراً رئيسياً من عناصر التنمية المستديمة وهي قضية الإنسان المُلحة عالمياً الآن.

فالإنسان هو العنصر المشترك وهو هدف التنمية ووسيلتها، وعلي ضوء هذه العلاقات والروابط اتجهت النظرة العالمية للمشروعات الإنمائية، بعد أن حدد المجتمع القضايا التنموية التي يمكن تعريفها "بأنها مجموعة من الأمور التي تفسر بعوامل خارجية لا يمكن للفرد السيطرة عليها والتي تحتاج إلي تدخل من صانع القرار، من خلال مجموعة من الإجراءات التنظيمية". ويمكن تحديد أهم هذه القضايا التنموية الأكثر إلحاحاً من خلال آراء الخبراء وقادة المجتمع المدني، بالإضافة إلي الرجوع للأجندة العالمية في هذا الصدد والتي تتمثل في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الجديدة الذي وقّع عليه عدداً كبيراً من دول العالم ومنها مصر، هي "الفقر، التعليم، تحسين المرافق والإسكان والخدمات العامة، البطالة، الصحة بالتركيز علي صحة الأمهات والأطفال، حماية البيئة، تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية و حماية المستهلك.

وحينما يتم إلقاء الضوء نحو المجتمعات النامية التي يندرج ضمنها المجتمع المصري يتضح عديد من النقاط المهمة التي تسترعى الانتباه من وجهة نظر الباحث منها: ضآلة عدد وحجم المشروعات التنموية بها، اقتصار غالبية هذه المشروعات على تحقيق نمو اقتصادي في الأساس، محدودية الآثار الإيجابية التي تعم على النمو الاجتماعي والثقافي للمواطنين، انحسار مغانم هذه

المشروعات بمرور الزمن، بزوغ بعض مظاهر الفساد خلال عمل هذه المشروعات، فضلاً عن بعض من المشروعات التنموية تستهدف تحقيق أغراض ثانوية تخدم فئة معينة دون فئات أخرى أشد احتياجاً في المجتمع.

ومما لاشك فيه، تجتمع هذه المشكلات غالباً في المناطق العشوائية، حيث تفتقد هذه المجتمعات المستحدثة لكثير من مستوى الخدمات المقدمة والتعليم وظهور ثقافات متعددة، مما جعلها أرض خصبة لظهور السلوك العنيف والغير سوي وكافة أشكال العنف وانتشار الجريمة ومن ثمَ أصبحت بؤر تهدد المجتمع. وبدأت الدولة للتصدي لهذه المناطق عشوائية التنظيم من خلال المشروعات التنموية بنقل قاطنيها لمجتمعات أو مساكن تحظى بخدمات والمرافق الأساسية، في أغلب الأحيان يتحقق الهدف المعلن من التدخل وهذا ما يعرف بالإحسان، بينما لا يتحقق الهدف الأسمى وهو رفع مستوى معيشة الأفراد.

فالجدير بالذكر أن "الهدف الأسمى" لا يتحقق إلا من خلال تدخل ذو بُعد اجتماعي لهذه المجموعات المستفيدة من التدخل الإنمائي "المشروعات التنموية" وهو ما يعرف بالتمكين لزيادة قدرات المستهدفين لمواجهة مشكلاتهم الاجتماعية، وتدريبهم وتزويدهم بالقدرات المطلوبة ليكون فرد إيجابي منتج قادر علي كسب قوت يومه ومتكيف ومتوافق ثقافياً واجتماعياً ومشارك في تنمية المجتمع، ومن ثمَ القضاء علي السبب الرئيس لتكوين هذه المجتمعات والقضاء على القضايا التنموية المُلحة التي تواجه المجتمع.

وبناءً على ما تقدم تبرز أهمية مكامن العمل التنموي من تلك المشروعات التي يستلزم مراعاة القائمين عليها بحتمية أن يكون لها دوراً شاملاً، يتضمن مجالات عده بحيث لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل ينبغي أن تمتد أيضا إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والصحية وخلافه، الأمر الذي ينعكس بالتأكيد على رفع الروح المعنوية للمواطنين، فيتنامي شعورهم ويقتنعوا بأن الدولة لا تألوا جهداً في القيام بما هو مطلوب تجاه وضع حد للمشاكل المتفاقمة والمزمنة في المجتمع ولها دوراً فاعلاً في القدح من مطالبهم المشروعة في الحياة الآدمية الكريمة.

كما ينبغي إدراك الدولة بدور رأس المال الاجتماعي Social Capital "الذي يشمل العرف والعادات والقيم والتقاليد المختلفة" للمساهمة في عمليات التنمية وعدم إغفال رأس المال الإنساني Human Capital "ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد على اختلاف أنواعها"، وتوظيفه بالشكل المناسب وما يمكن أن يقدمه في النهوض بالمجتمع من خلال حسن استثماره وتفعيله في هذا الصدد، فالتنمية في حد ذاتها هدفاً أساسياً تسعى إلى تحقيقه غالبية المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء واعتبارها وسيلة أساسية يمكن عن طريقها تحقيق معدلات مرتفعة من الرُقى والتقدم والرفاهية.

دوافع اختيار الدراسة

تُعد مشكلة الدراسة بمثابة الإطار الفكري الذي يلتف في رحابه المعالجات النظرية والتطبيقية للموضوع، ومن ثمة تمثل الدراسة الراهنة محاولة علمية تسعي للكشف عن آثر التدخل الإنمائي ذو البعُد الاجتماعي "التدخل الاجتماعي الثقافي" في التنمية، الأمر الذي يُمكن بدوره المجموعات المستفيدة من المشروعات التنموية في مواجهة القضايا والمشكلات الاجتماعية التي يواجهونها والتي يئن منها المجتمع المصري الذي يصنف كأحد المجتمعات النامية علي مستوى العالم.

تكمن مشكلة الدراسة الحالية في المردود الاجتماعي للتدخل الإنمائي "المشروعات التنموية" علي المجموعات المستهدفة من المشروعات التنموية ومدى فاعلية هذه المشروعات التنموية في مجابهة المعوقات والمشكلات المجتمعية التي تؤرق الإنسان المصري وتحد بشكل كبير من فاعليته في احتلال دوره في البناء والإنجاز والتنمية الحقيقية وقيادة الوطن نحو درجات متقدمة من النمو والتطور المنشود... .

تتعرض مشكلة الدراسة الراهنة لمعوقات استدامة المشروعات التنموية وعجزها عن المواجهة الفاعلة والحقيقية للقضايا الاجتماعية من فقر وانتشار للعشوائيات ومشاكل المرأة والأطفال والتعليم والصحة الأمر الذي يسهم بوضوح في القدح من أي جهود تبذل نحو تحقيق سبل التنمية الفاعلة.

أهداف الدراسة

يمكن بلورة أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

١. التعرف علي التدخل الإنمائي بصفة عامة ومدي أهمية التدخل الإنمائي (المشروعات التنموية) وتأثيره المباشر "المردود الاجتماعي" على المجموعات المستفيدة من هذه المشروعات وعلي المجتمع ككل.

٢. التعرف علي التدخل الإنمائي ذو البُعد الاجتماعي "التدخل الاجتماعي الثقافي" بصفة خاصة ومدي أهميته في تفعيل مشاركة الأهالي في تنفيذ المشروعات التنموية، ودوره في تحقيق أهداف التنمية واستدامتها.

٣. التوصل إلى الأساليب والطرق السليمة العلمية الموضوعية التي يجب إتباعها عند التدخل الاجتماعي الثقافي (التنمية الاجتماعية الثقافية) لتنمية قدرات الفرد ليتمكن من مواجهة مشكلاته والتعايش والتوافق مع الظروف المحيطة وتحسين ظروف معيشته في ظل منظومة صحية متكاملة.

٤. التوصل إلى رؤية مقترحة لفاعلية التدخل الإنمائي، تحت سياسة تنموية مبنية علي أسس علمية وعلي مختلف المستويات من مؤسسات حكومية ومنظمات المجتمع المدني وعلي مستوي المجموعات والأفراد لرفع مستوى المعيشة والنهوض وتحقيق التقدم المنشود لنحظى بمجتمع سليم، متجانس، صحي، منتج معاصر".

أهمية الدراسة

وتتشكل أهمية الدراسة الحالية من حيث:

الأهمية العلمية:

١. أن أغلب معوقات التنمية الفاعلة وسبل استدامتها تعزي إلي دور التدخل الإنمائي ذو البُعد الاجتماعي، فإذا لم يشعر فئات المجتمع "المردود الاجتماعي" وخاصة المُهمشين منهم بثمار ومنجزات هذه التنمية وتلبية احتياجاته المُلحة ولاسيما في الجوانب القصور ونقاط الضعف في المجتمع والتي تمثل هاجساً مؤلماً لهذه الفئات "من انتشار الفقر في فئات عريضة من المجتمع،

البطالة، مشاكل التعليم وعدم عدالة نقل الخبرات، مشاكل المرأة والطفل، تفشي المناطق العشوائية، ناهيك عن تدني منظومة الصحة بصفة عامة".

٢. أن القياس الدقيق للمردود الاجتماعي لدى المجموعات المستهدفة من المشروعات التنموية أو أي تدخل إنمائي أمراً ليس باليسير، فهو يتطلب التغلغل داخل أوساط هذه الفئات المستهدفة عن طريق الحوار للوقوف علي احتياجاتهم المُلحة لتدرك وترى الفوائد التي لحقت بهم جراء تنفيذ المشروعات التنموية، التي من أجلهم أُقيمت ولهم والتي لابد أن تكون بمشاركتهم، تحت مبدأ "لا للإحسان نعم للتمكين" أمراً هاماً يتطلب الدراسة.

٣. تحديد أسباب صعوبة عمل المشروعات التنموية في مصر ؟ وما هي العوامل التي تحد من نجاحها وتعوقها عن تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها ؟ وكيفية انحسار دورها في خدمة وتنمية المجتمع المحلي ؟.

٤. من هنا كان لا مناص من وضع أسباب المشاكل التي تحيط بإنشاء وعمل واستدامة تلك المشروعات موضع الاعتبار، وفي ذات الإطار أن يكترث المسئولون في المجتمع للمشروعات التنموية التي تتعرض للتعليم الجيد جنباً إلي جنب مع التدريب التقني مكتملاً بمنظومة صحية متكاملة، الأمر الذي يتيح في نهاية المطاف تحقيق التنمية الفاعلة المبتغاة

٥. تشير الدراسة أيضا إلى أهمية المشروعات التنموية المخططة تخطيطاً جيداً في مقابلة الاحتياجات الأساسية لفئات المجتمع وبالأحرى الأكثر احتياجاً، وهنا ينبغي تسليط الضوء صوب أهمية الإرادة السياسية الجادة صوب تدشين هذه المشروعات ليس لمجرد الاستهلاك المحلى بين أوساط أفراد المجتمع، وإنما للحد من شظف عيش المحرومين وما أكثرهم في مجتمعنا النامي.

الأهمية التطبيقية:

١. إلقاء الضوء علي بعض المجموعات المستفيدة من المشروعات التنموية في المجتمع" التي سيتم التطرق إليها في الدراسة (من أفراد أو جماعات أو أقاليم، لم تحظ بالقدر المناسب من التعليم والتأهيل) والاهتمام بالبُعد الاجتماعي من خلال غرس القيم والاتجاهات الإيجابية خلال التعليم الأساسي من سن 6-15 سنة، كذا التدريب التقني من سن 15-21 سنة بما يُمكنهم من السيطرة علي مقدرات حياتهم وأن يكونوا لهم دوراً ملموساً في تحقيق التنمية الفاعلة.

٢. أهمية المشروعات التنموية في المناطق عشوائية التنظيم، التي لا يوجد بها خدمات ومرافق و بها كثافات سكانية....، الأمر الذي لا يتيح لهم العيش في أدنى مستويات المعيشة الآدمية الكريمة.
٣. وضع سبل النجاح للمشروعات التنموية من حيث الرقابة علي عملها وتحديد أولوياتها من خلال الحوار والتمكين تحسباً لاحتمالية إخفاقها عن إنجاز أهدافها ولاسيما الاجتماعية منها. لذا تمثل الدراسة جانباً مضيئاً في ثقافة عمل المشروعات التنموية القائمة علي تحقيق التنمية الفاعلة التي تعم ثمارها علي كافة المجموعات المستفيدة من المشروعات التنموية والمجتمع ككل.
٤. فضلاً عن أهمية الاستعانة بمجموعات عمل متكاملة و الخبرات العلمية المتخصصة، بغية الحد من الآثار التي يمكن أن يكون لها جانب سلبي على فاعلية المشروعات واستدامتها وعلى البيئة من فقد واستنزاف الموارد الطبيعية أو تلك التي تستخدم تكنولوجيا ضارة بالبيئة والإنسان على حد السواء.

تساؤلات الدراسة

وضع الباحث مجموعة من التساؤلات جاءت على النحو التالي:

١. هل هناك مردود اجتماعي واضح للتدخل الإنمائي "لدى المجموعات المستفيدة من المشروعات التنموية"؟
٢. ما هو دور التدخل الإنمائي ذو البُعد الاجتماعي في تفعيل مشاركة الأهالي لتحقيق الهدف المعلن والهدف الأسمى للمشروعات التنموية؟
٣. ما هو دور التدخل الاجتماعي الثقافي في التصدي للمشكلات المجتمعية؟
٤. ما هي الطرق والأساليب العلمية الموضوعية التي يجب أتباعها للحصول على تنمية فاعلة؟

مفاهيم الدراسة

١. المردود الاجتماعي Social Impact.

٢. التدخل الإنمائي Development Objective.

٣. بعض المفاهيم المتعلقة بنفس السياق:

-المشروعات التنموية "البرنامج الإنمائي".

-تقييم المشروع. - تقييم الأداء.

-التنمية. - التنمية المستدامة. - مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

-المجموعات المستهدفة.

الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تحدد وتصف طبيعة العمل بالفعل والاتجاهات التي تميزه وتأثيره على المستفيدين من المشروعات التنموية. والتي تهتم بالتعرف على المردود الاجتماعي لدى الأهالي من جراء تنفيذ مشروعات التطوير والتنمية التي تقوم بها الدولة المحلية وهو ما يرتبط بالتدخل الإنمائي الذي تقوم به أجهزة الدولة، الأمر الذي يساعد من خلال ذلك تحديد المعوقات التي تواجه المشروعات التنموية وكيفية التغلب عليها أو الحد منها بقدر الإمكان، ومدى قدرة "التدخل الإنمائي" في تحقيق أهداف التنمية ومواجهة المشكلات المجتمعية التي تواجه الأهالي "المجموعات المستهدفة من عملية التنمية".

المنهج المستخدم

تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة وهو محاولة منظمه لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة وهو ينصب على الوقت الحاضر وليس اللحظة الحاضرة. كما أنه يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العلمية.[١]

(١) طلعت مصطفى السروجي و آخرون: **البحث في الخدمة الاجتماعية** دار الإسراء للطباعة، 2004، ص 175، 188.